□ نشرة غير دورية باللغتين العربية والانجليزية □ العدد ٤١ □ مارس / اذار ١٩٩١ □

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

## كلمة التحرير :

انهمك المخططون الاستراتيجيون فى مختلف أنحاء العالم فى تخطيط مستقبل الوطن العربى فى مرحلة ما بعد حرب الخليج . وبغض النظر عن حجم مشاركة الأمة العربية فى هذا التخطيط فقد انتقل مركز الجدل المحلى والقومى والدولى إلى مناقشة قضايا الترتيبات الأمنية ، والإعمار ، والتنمية، والعلاقات الإقليمية ، ومستقبل قضايا المنطقة . فيما ظلت قضية الديمقراطية وحقوق الانسان فى المنطقة هى الحاضر الغائب فى كل ما يثور من حوارات واشتباكات .

كانت هذه القضية حاضرة فى كل مناقشات أزمة الخليج ، واشتركت التحليلات الرسمية والشعبية العربية والدولية فى أن غيابها فى العراق ــ على الأقل ــ كان أحد مصادر نشوب الأزمة ، واستمرارها وصعوبة إيجاد حل سلمى لها . وبادرت حكومات خليجية بإطلاق اشارات صريحة حول مستقبل المشاركة الشعبية فى بلدانها ، لكن ما أن انتهت حرب الخليج حتى غابت مناقشة القضية من جدول أعمال الحكومات العربية تقريبا . وزادت قوانين الأحكام العرفية التى يزخر بها وطننا العربى واحدا ..

بعض العاطفين على قضية الديمقراطية فى الوطن العربى يلتمسون العذر للحكومات العربية ، فالطبيعى ــ من وجهة نظر هؤلاء ــ أن تبحث هذه الحكومات عن الأمن أولا ، وعن الاستقرار ، ثم يأتى دور المشاركة والديمقراطية وحقوق الانسان ، ويبدو هذا منطقيا وعمليا ، لكن المشكلة أننا انتظرنا دهراً كى تفرغ حكوماتنا من مشكلات الأمن والاستقرار حتى يأتى دور حقوق الانسان دون جدوى ، وأن الشواهد لا تبشر بأن مزيدا من الصبر سيأتى بالفرج ، فالترتيبات التى يجرى الإعداد لها على قدم وساق لا تتم بمشاركة شعبية ، ولا ينتظر ــ بالتالى ــ أن تضع هذه المسألة فى صدر أولوياتها . وسوف يبدو من أشكال المفارقة أن حكومات تضع معارضيها فى السجون والمعتقلات أو فى مواجهة أشكال أخرى للقمع ثم تسعى لوضع أسس مشاركتهم وغيرهم فى شئون البلاد ، وأخيراً لأن بعضاً مما يجرى الآن من ترتيبات أمنية منافٍ لحقوق الانسان والشعوب .

فهل من المبالغة أن نلح على أن تطبيق الديمقراطية وحق المشاركة ومراعاة حقوق الانسان مطلوب الآن ، وليس بعد الانتهاء من ترتيبات الأمن والاستقرار ، وأن جوهر الأمن والاستقرار يكمن فى ادراك الشعوب بأنها تساهم فى صياغة واقعها وأنها تستطيع الاحتكام إلى صناديق الانتخاب أملا فى التغيير .

# الحرب .. وما بعد

## ١ ـ الشعب العراقى بين شقى الرحى

**تعكس** التقارير الواردة للمنظمة صورة ضبابية للأوضاع السياسية والعسكرية فى العراق ، لكن يبدو الأمر بخلاف ذلك فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان . فالصورة المأساوية التى تعكسها هذه التقارير . تبدو شديدة الوضوح وشديدة التعقيد كذلك . وتنطوى على عدة أبعاد .

**يُظهر البعد الأول** حالة المدنيين فى العراق فى ظل الحصار المفروض عليه ، والدمار الناجم عن القصف ، وحالة الاضطراب السياسى والعسكرى. وطبقا لمصادر حقوق الانسان يعانى جميع السكان نقصا حادا فى المواد الغذائية ، وتسبب الحصار فى مقتل آلاف المدنيين وبخاصة الأطفال ، بسبب سوء التغذية والأمراض المعدية . كما تعانى المدن العراقية من شلل تام فى المرافق مما يفاقم من تردى الأوضاع ويهدد بإنتشار الأوبئة ، وتعانى المستشفيات العراقية عجزاً حاداً فى الأدوية ومولدات الكهرباء والمياه والأغذية للمرضى ، وكل الضروريات اللازمة لتشغيل أى مستشفى . وتبدو مستشفيات الأطفال فى وضع بائس بدون مياه نقية أو كهرباء أو أدوية وينقصها كل شئ حتى الكهرباء لحاضنات الأطفال والعمليات الجراحية مما يتسبب فى وفاة عدد كبير من الأطفال الرضع .

**وتشير** بعض التقارير إلى أن السكان المدنيين فى العاصمة على عتبة « كارثة » ومهددون بالكوليرا والتهاب السحايا ، مع اقتراب فصل الصيف حيث ينتشر هذا النوع من الأمراض ، كما توضح أن قصف مراكز الاتصالات خلال الحرب جعل من العسير جمع احصاءات عن الاصابات الناجمة عن عمليات القصف وعن تفشى الأوبئة .

**ولا تقتصر** حالة المعاناة الحادة على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ، حيث تعبر نداءات زعماء « جبهة كردستان » بطلب معونات إنسانية عاجلة للمناطق التى يسيطرون عليها فى شمال العراق عن حالة مماثلة فى الشمال كما تبدو المناطق الجنوبية التى يتبادل السيطرة عليها قوات الحكومة والثوار أكثر تضررا فى الوقت الراهن ، وتعكس التصريحات الرسمية العراقية ، والتلفزة العراقية قيام « المتمردين بنهب وإحراق المخزون الغذائى المخصص لسكان محافظات وسط العراق وجنوبه » .

**وقد** وصف موفد الأمم المتحدة إلى العراق الوضع الانسانى هناك بأنه « مأساوى » كما حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أن العراق بات على عتبة « أزمة غذائية خطيرة ».

**ويظهر البعد الثانى** لحالة حقوق الانسان فى العراق فى المواجهة العسكرية التى تشنها الحكومة ضد المعارضة فى الشمال والوسط والجنوب . وتتفق جميع المصادر على أن السلطات العراقية تستخدم مختلف أنواع الأسلحة فى مواجهة المعارضة كما تُجمع مصادر المعارضة على أن السلطات تستخدم الغازات السامة ، وقنابل النابالم المحرمة دوليا فى قمع الثورة الشعبية . وتقدر التقارير الواردة للمنظمة ضحايا هذه المواجهة بالآلاف ، وأعلنت المعارضة أن الهجمات بالأسلحة الكيماوية وقنابل النابالم فى الجنوب أسفرت عن مصرع ١٥ ألف شخص ، فيما قدرت المصادر الايرانية عدد الضحايا فى النجف وكربلاء وحدهما بين ١٢ و ١٦ ألف قتيل منذ بداية الاضطرابات فى العراق . كما أوردت التقارير الواردة للمنظمة احتجاز السلطات لآلاف النساء والأطفال كرهائن لكبح جماح الثورة وبخاصة فى الشمال . وقد لحقت بالمرافق الأساسية الكثير من الأضرار خلال المعارك المتواصلة والمتقطعة فى العديد من مدن الجنوب والوسط وشمل ذلك صوامع غلال ومطاحن ومستشفيات ومراكز صحية وصيدليات ومخازن أدوية ومدارس وكليات وشبكات المياه والكهرباء ومحطات الوقود ومكاتب حكومية .

**ويظهر البعد الثالث** لحالة حقوق الانسان فى العراق فى حالة الأسرى ، وطبقا للتقارير الواردة للمنظمة يعانى الأسرى الكويتيون فى العراق من ظروف خطيرة ، **أولا** للصعوبات المتعلقة بحصر أعدادهم مما

يظهر جلياً فى تباين التقديرات بين المصادر الكويتية وما تسلمه الصليب الأحمر من جانب العراق . وقد تبين للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بشكل مباشر قصور البيانات المسلمة الى الصليب الأحمر بمقارنة بعض الأسماء المتوافرة لديها . **وثانيا** بسبب تباطؤ السلطات العراقية فى تسليم بعض الأسرى . **وأخيرا** بسبب تردى الأوضاع فى العراق والتى تنعكس بداهة على ظروف إحتجاز هؤلاء .

**كذلك** تلقت المنظمة تقارير تدعو للقلق حول مصير المئات من الأسرى العراقيين حيث تشير هذه التقارير الى وقوع بعضهم فى قبضة جماعات كويتية مسلحة خارج اطار السلطة ، كما كشفت تصريحات رسمية كويتية عن أن النيابة العامة الكويتية ستطالب بإعدام نحو ٦٠٠ « سجين » معتقلين لديها ينتمون الى جنسيات عراقية وفلسطينية وعربية أخرى فى محاكمات سوف تجرى لهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب . وتشمل الاتهامات التى ستوجه إليهم السرقة والقتل والسطو المسلح والاغتصاب والخطف والتزوير وإشعال الحرائق . وطبقا للمصادر الكويتية فقد أقام المدعى العام العسكرى الأمريكى مكتبا له فى مدينة الكويت لتوثيق التحقيقات والمحاكمات التى ستجرى بهذا الخصوص . كما تظهر دعوات لدى بعض فصائل المعارضة العراقية لتسليح الأسرى العراقيين بالأسلحة العراقية التى استولت عليها قوات الحلفاء ودفعهم لمقاومة النظام .

**أما البعد الرابع والأخير** الذى يكتمل به مربع التعاسة فى العراق فهو استمرار احتلال قوات التحالف لأراضٍ عراقية ، ولا تعكس التقارير الرسمية المعلنة أو التقارير الصحفية حقيقة ما يجرى فى الأراضى العراقية المحتلة على وجه الدقة ، ولا حجم القوات المحتلة ، ولا مناطق تمركزها ، ولا دورها فيما يتعلق بما يجرى على أرض العراق وتكاد تتفق المصادر الرسمية العراقية مع المصادر الدولية الأخرى على التعتيم على طبيعة هذه الأوضاع وفيما يبدو من تصريحات المسئولين الغربيين أن هذا الاحتلال منوط بالوصول إلى شروط وقف اطلاق النار الدائم فى الخليج ، فإن الواضح أيضا أن قوات التحالف تتوسع فى احتلال الأراضى العراقية . حيث أعلنت عن تحركها شمالاً لمسافة ٥٠ كيلو مترا فى منتصف مارس / آذار وأعادت احتلال مواقع سبق أن أخلتها ، ولم تعتبر ذلك خرقا لوقف إطلاق النار المؤقت ، كما أنها تمارس دوراً يتسم بالغموض فى التأثير على موازين القوى فى العراق .

## ٢ ـ الكويت تواجه مشكلات ما بعد الحرب

**كذلك** تعكس التقارير الواردة للمنظمة من الكويت صورة للقلق فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان ، وفى مقدمتها الكارثة البيئية المتعلقة بإشعال آبار النفط بتأثيراتها المعروفة على الحالة الصحية للمواطنين وشعوب المنطقة ، وعلى اهدار المصدر الرئيسى لثروة البلاد ، وبالمثل بقعة الزيت التى أغرقت سواحل الكويت ، وكذلك تدمير البنية الأساسية والمرافق الحيوية للبلاد ، وبث مئات الآلاف من الألغام التى تعرض حياة الشعب الكويتى للخطر ، وتعوق عملية الإعمار .

**وتتعلق** بعض مظاهر هذه الحالة بتصفية آثار الإحتلال وفى مقدمتها قضية الأسرى الكويتيين فى العراق ، وبحث مصير الآلاف من المختفين وسط مخاوف عميقة أثارها اكتشاف مقابر جماعية ووجود عشرات من الجثث فى ثلاجات المستشفيات ، فضلا عن ترتيب ظروف العودة للنازحين الكويتيين فى ضوء المشكلات الأمنية المتعلقة بحرق السجل المدنى ، وأخيرا المشكلات المتفجرة الخاصة بموقف السلطات من « البدون » أى المقيمين الذين لا يحملون جنسية والوافدين من العرب والأجانب ، والمشكلات الأمنية المتعلقة بجمع السلاح من رجال المقاومة والتعامل مع المتعاونين مع سلطات الاحتلال .

**كما** تتعلق مظاهر هذه الحالة كذلك بترتيبات المستقبل ، وإذا كان الغزو قد فاجأ الشعب الكويتى فى لحظة أجمع فيها على مطالب محددة خاصة بالدستور وإحياء الحياة النيابية ، وإطلاق الحريات العامة ، فإنه بات يتطلع للوفاء بالوعود التى قطعتها الحكومة الكويتية على نفسها فى جدة بشأن الدستور وإطلاق الحريات خاصة بعد أن دخل الجدل بين المعارضة والحكومة الكويتية مرحلة حرجة بعد تصريحات بعض المسئولين الكويتيين حول فترة الأوضاع الاستثنائية وتأخر السماح بعودة الكويتيين ، وكذا إتهام بعض عناصر المعارضة للحكومة بالتخلص من المعارضين بعد إطلاق الرصاص على السيد حمد عبد الله الجوعان عضو مجلس الأمة السابق وأحد أقطاب المعارضة البارزين ، الأمر الذى نفته الحكومة .

**وليس** بخاف حجم المشكلات التى تواجهها حكومة الكويت العائدة . وكثيرون يلتمسون لها العذر فى انتهاج اجراءات استثنائية لمواجهة هذه الظروف ؛ مثل فرض الأحكام العرفية ، وإعلان حظر التجول ، وتقييد النشر ، وارجاء عودة الكويتيين المقيمين بالخارج . لكن الثابت للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أن بعضا من الخطوات التى اتخذتها الحكومة الكويتية حتى الآن يثير أشد القلق ، فى مقدمتها غموض موقف السلطات من برنامج الاصلاح السياسى الذى تعهدت باسسه خلال وجودها خارج السلطة وكذلك موقف السلطات من المقيمين من « البدون » ومن الفلسطينيين وبعض أبناء الجاليات العربية الأخرى ، ويشمل ذلك الاعتقالات والاعدام خارج نطاق القانون والطرد خارج البلاد لآلاف الفلسطينيين ـ مما سيرد عنه الحديث تفصيلا ـ كما يشمل اعتقال نحو ٣٠٠ مصرى تعرض منهم خمسة على الأقل للموت من جراء التعذيب الذى طال الكثير منهم ، واستخدمت خلاله كل الوسائل التى سبق أن استخدمتها قوات الاحتلال إزاء الكويتيين والتى كانت موضع إدانة واستهجان المنظمة وكل المجتمع الدولى . وكذلك موقفها من العاملين العرب والأجانب ، ومن بين ذلك انهاء عقود جميع الموظفين الأجانب اعتبارا من الثانى من أغسطس . ووقف مرتباتهم اعتبارا من هذا التاريخ ، وذلك تمهيدا فيما يبدو ـ لقرار أهم وأخطر ـ هو إعادة النظر فى التركيبة السكانية للكويت مما يعنى التمهيد لطرد عدة مئات من الآلاف من جنسيات مختلفة أو الاستغناء عنهم .

## ٣ ـ الفلسطينيون ومنطق العقاب الجماعى

**وتبرز** قضية الاجراءات التى تتخذ تجاه الفلسطينيين فى الكويت كأحد بواعث القلق الشديد بين أحداث الكويت . فمنذ تحرير الكويت تجرى حملة اعتقالات وطرد لعدد من الفلسطينيين المقيمين هناك ، وقد تعرض بعضهم لأعمال عنف وتعذيب قبل طردهم ، ويتراوح عدد المحتجزين من الفلسطينيين وفقا للتقارير الواردة للمنظمة بين ثلاثة آلاف طبقا لمصادر فلسطينية و ٦٠٠٠ آلاف طبقا لمصادر أمريكية ، وقد تم توقيف معظمهم خلال مرورهم على الحواجز الأمنية ، كما يحاصر الجيش الكويتى أحياء حولّى والنقرة والفروانية التى تقطنها أغلبية فلسطينية بالدبابات ، كما تفيد هذه التقارير بالاعتداء على حياة عشرات الفلسطينيين سواء خلال

التعذيب أو رمياً بالرصاص .

**وقد** أعلن بسام أبو شريف ـــ مستشار الرئيس الفلسطينى فى ٣/٢٢ عن مقتل ٢١٠ من الفلسطينيين فى أعمال تعذيب بالكويت ، وذكر المسئول الفلسطينى أنهم قتلوا تحت التعذيب والرمى بالرصاص والشنق ، وأضاف أن هناك مئات من الفلسطينيين من بينهم عدد كبير من الشبان تحت ١٦ عاماً يُقتادون لمراكز الشرطة حيث يتم تعذيبهم بوحشية لا توصف .

**وقد** أعرب العديد من الدوائر الرسمية لدول حليفة للكويت عن قلقها ازاء أوضاع الفلسطينيين هناك بما فى ذلك الخارجية الأمريكية التى أعربت عن قلقها ازاء تجاوزات يتعرض لها « الأجانب » فى الكويت ، وإن كانت قد برأت ساحة الحكومة الكويتية من هذه التجاوزات ونسبتها لعناصر خارج السيطرة ، وبالمثل الخارجية الفرنسية التى أعربت فى ١٩٩١/٣/٢٠ عن قلقها على أوضاع الفلسطينيين فى الكويت .

**أما** فى الكويت ذاتها ، فقد رد بدر جاسم اليعقوب وزير الإعلام الكويتى على تصريحات السيد بسام أبو شريف فى ١٩٩١/٣/٢٢ بأن بلاده لن تتردد فى التعاون مع المنظمات الدولية المختصة من أجل الاطلاع على حقيقة وضع الجاليات الأجنبية فى الكويت . فيما أشارت مصادر الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب بأنها أجرت اتصالات مع السلطات العسكرية والحكومية بهذا الخصوص ووصفت الرد الذى حصلت عليه بأنه « إيجابى » ، فيما استمرت عمليات الاحتجاز والطرد خارج البلاد .

## ٤ ـ مهام عاجلة

**تطرح** هذه التطورات عدة مهام عاجلة يصعب تحديد اسبقياتها لأنها كلها ضرورية وملحة . وقد سبق للمنظمة العربية لحقوق الانسان أن أصدرت بيانا شاملا فى السابع من مارس / آذار ١٩٩١ مس معظم هذه القضايا ودعا الرأى العام العربى للإلتفاف حول عدة مطالب أساسية تتعلق بسحب قوات التحالف من العراق ، ومطالبة السلطات العراقية بوقف المواجهة العسكرية للمعارضة ، وتمكين الشعب العراق من ممارسة حقوقه وحرياته ، ومطالبة الحكومة الكويتية بإعمال القانون وعدم التورط فى العقوبات الجماعية وسرعة الوفاء بإلتزاماتها الدستورية التى قطعتها على نفسها واللجوء إلى الحوار فى التعامل مع المعارضة . وخلال الأسبوعين التاليين على صدور هذا البيان ، فإن التطورات اللاحقة تفرض التشديد على العديد من هذه المهام وفى مقدمتها تدارك الأوضاع المأساوية التى يعيشها الشعب العراق . وتعتقد المنظمة أن رفع الحظر على شحنات الأغذية للعراق الذى تقرر فى ١٩٩١/٣/٢٣ لم يعد كافيا لتدارك خطر المجاعة وأنه يتعين تضافر جهود كل منظمات الإغاثة الدولية لمد يد العون للشعب العراق فى محنته الراهنة . وتدعو المنظمة الهيئات الطبية العربية بصفة خاصة لايفاد بعثات طبية لإغاثة آلاف الجرحى والمرضى والمنكوبين .

**وتطالب** المنظمة كذلك السلطات العراقية بالكف الفورى عن استخدام الأسلحة المحرمة دولياً فى مواجهة صور الاحتجاج الشعبى ، وإفساح المجال أمام الشعب العراق لممارسة حقوقه السياسية . كما تناشد السلطات العراقية بالمحافظة على الأسرى ، وسرعة تسليم المدنيين الكويتيين الذين نقلتهم إلى الأراضى العراقية بالمخالفة لكل الاتفاقيات الدولية .

**وتدعو** المنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لسرعة اتخاذ قرار نهائى لوقف اطلاق النار يكفل الانسحاب الفورى لقوات التحالف من الأراضى العراقية ، ويضع حدا لمأساة طال أمدها .

**أما** فيما يتعلق بالكويت فإن السلطات الكويتية مدعوة لإعلان برنامجها السياسى لتنفيذ المطالب الإصلاحية الدستورية التى التزمت بها خلال فترة المنفى الاجبارى وتعزيز مظلة حقوق الانسان بالكويت والتى أثبتت فعاليتها كملاذ فى وقت المحنة . كما أنها مطالبة ـــ بدورها ـــ للحفاظ على الأسرى العراقيين فى الكويت ، وتفادى اتخاذ أى اجراءات غير قانونية تجاههم .

**وتلح** المنظمة العربية لحقوق الانسان على السلطات الكويتية بعدم الانسياق وراء منطق العقوبات الجماعية فى تعاملها مع أبناء الجالية الفلسطينية المقيمين فى الكويت وغيرهم من الجاليات الأخرى ، والتمسك بإعمال القانون تجاه المشتبه فى تواطؤهم مع الاحتلال أثناء المحنة وبما لا يخل بحقوق هؤلاء فى محاكمات منصفة وعدم تعريض أياً منهم للتعذيب .

**تتمة المنشور ص ٦**

**ثانيا** : قرار عن حالة حقوق الانسان فى الكويت فى ظل الاحتلال العراق : جاء فيه ان اللجنة تعرب عن بالغ قلقها لتدمير وتفكيك ونهب الهياكل الاساسية والاقتصادية للكويت وتطالب بأن يمتثل العراق لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولى المعاصرة وتدين بقوة تقاعس العراق عن معاملة جميع اسرى الحرب والمدنيين المحتجزين وفقا لمبادىء القانون الانسانى المعترف بها دوليا وتدين أيضا تقاعس العراق عن تأمين احترام المعايير الدولية السارية بموجب القانون الدولى ولاسيما فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين ، كما قررت اللجنة تعيين أحد الأفراد من ذوى المكانة المعترف بها دوليا كمقرر خاص ولايته ان يفحص انتهاكات حقوق الانسان التى ارتكبتها قوات العراق الغازية والمحتلة للكويت وان يقدم تقريرا بأسرع مايمكن الى الجمعية العامة والدورة الثامنة والأربعين للجنة حقوق الانسان . وكذلك قررت اللجنة ان تنظر فى دورتها الثامنة والأربعين فى حالة حقوق الانسان فى الكويت فى ظل الاحتلال العراق . وقد وافقت على هذا القرار ٤١ دولة من مجموع ٤٢ وصوت ضده العراق فقط .

**ثالثا** : قرار عن حالة حقوق الانسان فى العراق : تعرب فيه اللجنة عن بالغ انزعاجها ازاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التى ترتكبها حكومة العراق وتحثها على كفالة الاحترام الكامل لحقوق الانسان وحرياته الاساسية والالتزام بصفة خاصة بوقف عمليات الاعدام التعسفى والاعدام دون محاكمة والاعتقال التعسفى للمعارضين السياسيين والدينيين وبانهاء الممارسات المؤدية الى الاختفاء القسرى للأفراد ووقف ممارسة التعذيب والتوقف عن ابعاد المواطنين العراقيين والسماح للمبعدين بالعودة الى قراهم الأصلية وتعويضهم . وطالبت اللجنة حكومة العراق بالوفاء بالتزاماتها طبقا لما ينص عليه العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان ، كما طلبت من رئيس اللجنة ان يعين شخصا يتمتع بمركز دولى معترف به فى ميدان حقوق الانسان للقيام بدراسة دقيقة ومعمقة لانتهاكات حقوق الانسان التى ارتكبتها حكومة العراق . وان يقدم تقريرا مرحليا الى الجمعية العامة فى دورتها السادسة والاربعين وتقريرا الى اللجنة فى دورتها الثامنة والأربعين ، كما قررت اللجنة مواصلة بحث حالة حقوق الانسان فى العراق فى دورتها الثامنة والأربعين . وقد وافقت على هذا القرار ٣٠ دولة من مجموع ٤٢ وامتنعت ١١ دولة وصوت ضده العراق فقط .

# الشرعية الدولية .. والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني

يثير انتهاء ازمة الخليج ، وانجاز الأهداف التى حددتها الشرعية الدولية من خلال مجلس الأمن ، التساؤل عن تطبيق هذه الشرعية على القضية الفلسطينية . فقد طرح الاسلوب الذى اعتمده المجتمع الدولى فى التعامل مع هذه الأزمة ، والذى أعلى من شأن الشرعية الدولية على نحو غير مسبوق ، قضية التعامل بنفس هذا الاسلوب مع الالتزامات الأخرى ومن بينها القضية الفلسطينية التى دأبت اسرائيل على رفض وانتهاك قرارات الأمم المتحدة المتصلة بها .

فقد أصبح مطلوبا من القوى الدولية الرئيسية ، التى تجمعت لأنهاء ازمة الخليج على اساس الانسحاب العراق من الكويت وعودة حكومتها الشرعية ، ان تبرهن على وجود شرعية دولية بالفعل من خلال وضع حد لازدواجية التعامل مع النزاعات التى تنطوى على احتلال واغتصاب اراضى بالقوة وحرمان سكانها من حقوقهم الوطنية المشروعة وفى مقدمتها حق تقرير المصير . فالحسم الدولى لقضية الاحتلال العراق للكويت يفترض ان يصبح احترام الشرعية الدولية قاعدة يتم الالتزام بها فى النزاعات الأخرى ، من اجل حلها على اساس العدالة .

لكن رغم الوعود التى تكاثرت خلال أزمة الخليج بأن تكون الخطوة التالية لتسوية القضية الفلسطينية ، فقد شهدت الفترة القليلة الماضية تطورات تدفع الى التشكك فى جدية تلك الوعود ومدى الاستعداد للوفاء بها . ومما يثير الانتباه فى هذا المجال تلك الهوة التى تفصل بين موقفى الولايات المتحدة تجاه قضيتى الكويت وفلسطين . فعلى عكس الحماس الذى أبدته الولايات المتحدة لقيادة تحالف واسع يستهدف انهاء الاحتلال العراق للكويت ، فان الفتور والتردد يسودان موقفها من الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية . ورغم ماتضمنه الخطاب السياسى الامريكى مؤخرا من بعض نقاط ايجابية ، مثل تأكيد ان « الوقت حان لوضع نهاية للنزاع العربى ــ الاسرائيلى » كما ورد فى خطاب الرئيس الأمريكى بوش أمام الكونجرس فى ٦ مارس/آذار ، لم يزل هذا الخطاب الأمريكى يفتقد الاقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . فالحل الذى يطرحه هذا الخطاب يستند الى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ فحسب ، وليس الى مجمل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة . كما يرتكز على مبدأ الأرض مقابل السلام ، دون ان يتطرق الى الحق الثابت للشعب الفلسطينى فى هذه الأرض بما يتضمنه من حق اقامة دولة مستقلة فيها .

ومن ناحية أخرى لم يزل هذا الخطاب يردد مقولة ان حل النزاع يتوقف على رغبة اطرافه فى ذلك ، الامر الذى يعد اعتذارا مسبقا عن الاستمرار فى عدم ممارسة أى ضغوط على اسرائيل باعتبارها الطرف الوحيد الذى لم يبد فى أى وقت استعدادا جديا لتحقيق السلام . وواضح تماما الفارق الجوهرى بين موقف الولايات المتحدة هذا تجاه اسرائيل ، وبين موقفها الحاسم تجاه العراق الذى وصل الى شن حرب مسلحة عليه . ان التهرب من التعامل مع اسرائيل بنفس الاسلوب الذى عومل به العراق ، أى باعتبارها دولة معتدية ومحتلة لأرض الغير ، يعكس مدى التجزئة والانتقائية فى تطبيق الشرعية الدولية .

ويقترن بذلك استمرار الدعم الامريكى لرفض اسرائيل عقد مؤتمر دولى للسلام ، الذى يعد الاطار الاجرائى الاكثر ملاءمة للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة تتسق مع الشرعية الدولية . والبديل المطروح لهذا المؤتمر الآن هو العودة الى البحث عن صيغة للحكم الذاتى المحدود ، ومن ثم حرمان الشعب الفلسطينى من حقه المشروع الثابت فى تقرير المصير .

ويواكب ذلك ظهور توجه دولى لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية التسوية ، الأمر الذى يتناقض جذريا مع الشرعية الدولية ، فقد اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، منذ دورتها التاسعة والعشرين عام ١٩٧٤ ، أن هذه المنظمة هى الممثل للشعب الفلسطينى ، وذلك عندما اصدرت قرارها رقم ٣٢١٠ الذى دعا المنظمة للاشتراك فى مداولات الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية . وتلا ذلك القرار ٣٢٣٧ الذى اعطى منظمة التحرير ، بصفتها ممثلا للشعب الفلسطينى أيضا ، صفة المراقب فى جلسات وأعمال الجمعية العامة

كما يتعارض هذا التوجه لاستبعاد منظمة التحرير مع الحق الثابت للشعب الفلسطينى ، كغيره من شعوب العالم ، فى اختيار ممثليه بنفسه وبحرية ودون تدخل أى قوة خارجية . وتدل مختلف المؤشرات المتوفرة فى هذه اللحظة على استمرار تمسك الشعب الفلسطينى بمنظمة التحرير كممثل له . وآخر دليل على ذلك الاضراب العام الذى نفذه سكان الأراضى المحتلة فى ٩ مارس دعما لمنظمة التحرير وتحذيرا من الالتفاف عليها فى أى مفاوضات سلام محتملة ، وفقا لما ورد فى دعوة القيادة الموحدة للانتفاضة الى ذلك الاضراب . واذا كان ثمة شك فى حقيقة تمسك الشعب الفلسطينى بهذا التمثيل ، فمن الممكن حسم الأمر من خلال قيام الأمم المتحدة بترتيب استفتاء حر تحت اشرافها للشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع . ويثير هذا التوجه ــ غير المشروع نحو استبعاد منظمة التحرير ، كعقاب لها على موقف سياسى اتخذته تجاه أزمة الخليج ــ مفارقة واضحة تدل عليها المقارنة بين الالتزام الدولى بدعم الحكومة الشرعية للكويت ، وبين السعى لاستبدال الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى . ان موقف الأطراف التى ترفض حق هذا الشعب فى اختيار ممثليه لاتفترق من حيث الجوهر عن الموقف العراق الذى أدين لرفضه حق الشعب الكويتى فى اختيار حكومته . ان ممثلى أى شعب لا يمكن أن يقررهم أحد غيره .

وهكذا ترى المنظمة العربية لحقوق الانسان ان المخاوف من ان يكون التعامل مع ازمة الخليج على اساس الاحترام الكامل للشرعية الدولية مجرد حالة استثنائية ، هى مخاوف لها مايبررها . فالواضح ان المجتمع الدولى لم يزل مستعدا للتعامل مع القضية الفلسطينية بمعايير مختلفة . والمؤكد ان هذا النهج لاينتج غير المزيد من العنف واستمرار تعريض الشعب الفلسطينى للظروف المأساوية الناجمة عن الاجراءات القمعية الاسرائيلية . فهو منهج يدفع العنف قدما ويصب فى مجرى التطرف الاسرائيلى . اما احترام الشرعية الدولية بالفعل فيفترض نهجا مغايرا ، ويقتضى ان يجتمع مجلس الأمن فى أقرب وقت لوضع الترتيبات العملية لتسوية القضية الفلسطينية مستندا الى قراراته السابقة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلى وتمكين الشعب الفلسطينى من تقرير مصيره بنفسه وضمان حقوقه فى الاستقلال والسيادة والعودة الى أرضه .

## الدورة السابعة والأربعون للجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة
# دورة حافلة بهموم الوطن العربى

اجتمعت لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة بدورتها الـ ٤٧ فى المدة من ٢٨ يناير حتى ٨ مارس ١٩٩١ . ومثل المنظمة كل من الأستاذ أديب الجادر والدكتور فاروق برتو .

ولقد كان على جدول اعمالها كالعادة « مسألة انتهاك حقوق الانسان فى الأراضى العربية المحتلة بما فيها فلسطين » تحت البند ٤ . وساهم فى مناقشتها عدد كبير من مندوبى الحكومات والمنظمات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية . وقد اتفقت بعض المنظمات غير الحكومية على ان تتناول كل منها جانبا واحدا فقط لكى يتسنى معالجة الموضوع بكافة جوانبه . واختارت المنظمة حق العودة للفلسطينيين وانتهاك اسرائيل لهذا الحق المقدس نظرا لقلة المطالبة بهذا الحق حتى من قبل الحكومات العربية والمنظمات غير الحكومية .

وقد تعرض رئيس المنظمة فى مداخلته الى التهجير القسرى المستمر منذ عام ١٩٤٨ والصور المختلفة التى اتخذها وأهمها تفريق شمل العائلات . ثم تعرض لحق العودة كتطبيق للمواثيق الدولية لحقوق الانسان والقرارات الدولية المعنية بقضية فلسطين منذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ( الدورة الثالثة ) وحتى قرارها ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ ( الدورة ٢٩ ) اضافة لقرارات مجلس الأمن والى توصيات اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف والتى انشأتها الجمعية العامة عام ١٩٧٥ .

وختم رئيس المنظمة مداخلته بالقول « لكن بقى الموقف الامريكى السلبى فى مجلس الأمن حائلا دون تبنى المجلس لهذه التوصيات ، ومدعما لقدرة اسرائيل على الاستهانة بالقرارات الدولية . ولعل عودة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الى لعب دور ايجابى فى حل المشاكل الاقليمية يعطى بريق امل فى تمتع الفلسطينيين بحقهم الاساسى والمشروع — حق العودة — .

**لجنة تصدر ثلاثة قرارات بشأن الأراضى العربية المحتلة بما فيها فلسطين :**

ولقد صادقت اللجنة على ثلاثة قرارات تحت هذا البند ، الأول يتعلق بفلسطين ويتألف من قسمين وقد نص القسم الأول منه على ادانة السياسات والممارسات الاسرائيلية التى تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، ولاسيما قيام الجيش والمستوطنين الاسرائيليين باطلاق النار على المدنيين وفرض تدابير اقتصادية تقييدية ، وهدم المنازل ، ومصادرة الممتلكات ، والعقوبات الجماعية ، ومنع السفر ، واخضاع الآلاف للاحتجاز التعسفى والادارى ، واغلاق الجامعات والمدارس ، وارتكاب جرائم التعذيب فى السجون والمعتقلات ، وانشاء مستوطنات يهودية فى الأراضى المحتلة . كما اكد على حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال بكافة السبل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وعلى نحو ما عبر عنه الشعب الفلسطينى فى انتفاضته الباسلة . وجدد القرار مطالبة اسرائيل بالامتناع عن جميع اشكال انتهاكات حقوق الانسان فى الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة الأخرى ومطالبتها بالانسحاب من هذه الأراضى .

**وقد وافقت على هذا القسم ٢٨ دولة وامتنعت عشر دول وعارضته دولة واحدة فقط هى الولايات المتحدة الامريكية .**

كما أكد القسم الثانى من القرار مجددا انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين على كافة الأراضى الفلسطينية والعربية الأخرى التى تحتلها اسرائيل ، ودعا اسرائيل الى الامتثال لالتزاماتها الدولية واحترام وتطبيق بنود هذه الاتفاقية على الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، وحث جميع الدول الأطراف فى اتفاقية جنيف الرابعة على ان تبذل كل الجهود لضمان احترام سلطات الاحتلال وامتثالها لأحكام هذه الاتفاقية ، وان تتخذ التدابير العملية اللازمة لضمان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى الواقع تحت الاحتلال وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ، وجدد القرار الادانة الشديدة لرفض اسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف وتجاهلها المستمر لاحكامها كما ادان مواصلة اسرائيل لسياسة ابعاد الفلسطينيين وطردهم خارج وطنهم بالتعارض مع احكام المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة ودعا اسرائيل الى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التى تنص على عودة المبعدين الى وطنهم والكف فورا عن هذه السياسة .

**وقد وافقت على هذا القسم ٢٦ دولة وامتنعت ١١ دولة وعارضته دولة واحدة فقط هى الولايات المتحدة الامريكية :**

**اما القرار الثانى فيتعلق بحقوق الانسان فى الأراضى العربية السورية المحتلة** وقد نص على ادانة اسرائيل لرفضها الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن فى هذا الخصوص ، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ الذى قرر فيه بطلان القرار الاسرائيلى بفرض قوانينها وولايتها وادارتها على الجولان العربية المحتلة ، وطالب اسرائيل بالالغاء الفورى لهذا القرار ، كما ادان استمرار اسرائيل فى تغيير المعالم الطبيعية والتكوين الديموجرافى والهيكل المؤسسى والمركز القانونى لهذه الأراضى وقرر اعتبار جميع التدابير التى اتخذتها اسرائيل فى هذا الصدد لاغيه وباطله واكد على حق المشردين من سكان الجولان فى العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم ، كما أدان المحاولات الاسرائيلية لفرض المواطنة الاسرائيلية وبطاقات الهوية الاسرائيلية على المواطنين السوريين فى الجولان العربية المحتلة ، والممارسات المتمثلة فى الضم واقامة المستوطنات ومصادرة الأراضى .. وطالب القرار اسرائيل بالكف عن مخططاتها وسياساتها الاستعمارية الموجهة ضد المؤسسات الاكاديمية بهدف تشويه الحقائق وخدمة اهداف الاحتلال والكف عن التدابير القمعية فى الأراضى السورية المحتلة . كما طالب الدول الأعضاء بالا تعترف بأى من التدابير والاجراءات التشريعية أو الادارية التى انتهجتها اسرائيل فى هذه الأراضى .

**وقد وافقت على هذا القرار ٣٢ دولة وامتنعت ٨ دول وعارضته دولة واحدة فقط هى الولايات المتحدة الامريكية**

**اما القرار الثالث فيتعلق بالمستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة** وقد اعاد التأكيد على ان توطين المدنيين الاسرائيليين فى الأراضى المحتلة غير قانونى وبشكل انتهاكا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وحث القرار حكومة اسرائيل على الامتناع عن توطين مستوطنين بمن فيهم المهاجرون فى الأراضى المحتلة .

**وقد وافقت على هذا القرار ٣٨ دولة وامتنعت الولايات المتحدة الامريكية عن التصويت**

**وتصدر قرارا رابعا يؤكد على حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف**

كما صادقت لجنة حقوق الانسان على قرار يتعلق بالحالة فى فلسطين المحتلة تحت البند ٩ من جدول الاعمال « حق الشعوب فى تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبى » .

حيث جددت اللجنة تأكيدها على ان الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الانسان وجريمة فى حق سلم البشرية وأمنها والتأكيد من جديد على حق الشعب الفلسطينى غير القابل للتصرف فى تقرير مصيره دون تدخل خارجى وانشاء دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطنى ، وعلى حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف فى العودة الى بلدهم ، وحق الشعب الفلسطينى فى استرداد حقوقه بجميع الوسائل والتأكيد على ان الانتفاضة الفلسطينية احد اشكال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال . كما اكدت اللجنة مجددا فى قرارها تأييد الدعوة لمؤتمر سلام دولى فعال بمشاركة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن والاطراف فى النزاع العربى الاسرائيلى بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وضمان حقوق الشعب الفلسطينى الوطنية غير القابلة للتصرف لاسيما حقه فى تقرير مصيره .

وقد صوتت الى جانب القرار ٢٩ دولة وامتنعت عن التصويت ١٢ دولة وعارضته الولايات المتحدة الامريكية فقط .

**حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى**

وقد تحدث رئيس المنظمة الأستاذ اديب الجادر ، امام لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة يوم ٢٠ فبراير/شباط عن حالة حقوق الانسان فى البلاد العربية . وقد جاءت مداخلة رئيس المنظمة ضمن مناقشة اللجنة للبند ١٢ من جدول اعمالها الخاص بانتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية فى أى جزء من العالم . وكالعادة استأثرت مناقشات هذا البند باهتمام كبير من قبل الاعضاء والدول الأخرى التى ساهمت فى الاجتماع بصفة مراقب والمنظمات غير الحكومية . حيث تستعرض اللجنة تحت هذا البند بالتفصيل انتهاكات حقوق الانسان فى كافة انحاء العالم وتناقشها مع ممثلى الدول المسؤولة عنها وتتخذ بشأنها مايتفق عليه من قرارات لمنعها والحد منها .

وكان من الطبيعى ان تحتل حرب الخليج وماصاحبها ومانجم عنها من انتهاكات فظة لحقوق الانسان محل الصدارة من الاهتمام . وبصورة خاصة ركزت الغالبية العظمى من الدول والمنظمات على استنكار انتهاك حقوق الانسان فى الكويت نتيجة للاجتياح العراق وصاحب ذلك اهتمام خاص أيضا بانتهاك حقوق الانسان فى العراق اذ لم تكد تخلو اية مداخلة لممثلى الدول والمنظمات من وصف لتلك الانتهاكات الجسيمة والقاسية سواء فى الكويت أو فى العراق .

وقد افتتح رئيس المنظمة مداخلته مبينا أن عام ١٩٩٠ كان عام محنة للحقوق الجماعية بالاضافة الى حقوق الانسان الفردية فى البلاد العربية كما اوضح ذلك تقرير المنظمة السنوى وركز رئيس المنظمة بصورة خاصة على تحدى اسرائيل للاجماع الدولى بحرمان الشعب الفلسطينى من تقرير مصيره وعلى القضاء على استقلال الشعب الكويتى وحرمانه من حقه فى تقرير مصيره بسبب الاجتياح العراق وذكر ان حرب الخليج ادت الى حركة نزوح وطرد لم تشهد المنطقة مثلها وخاصة بالنسبة للفلسطينيين فى الكويت واليمنيين فى السعودية . حيث فقد الآلاف من العاملين العرب والأجانب فى العراق والكويت حقوقهم .

واكد الأستاد اديب الجادر ان الشعب العراق والشعب الكويتى كانا اكبر الخاسرين من جراء هذه العملية اذ فقدا حقهما فى الحياة نتيجة للحرب وفى التنمية نتيجة تحويل الموارد البشرية والمادية للأعمال العسكرية كما بين ان المنظمة أصدرت عدة بيانات وتقريرا مفصلا عن انتهاكات حقوق الانسان فى الكويت بعد الغزو ، ثم اعرب عن احتجاج المنظمة على قصف المدنيين الأبرياء فى العراق وتعرضهم للموت وعلى قصف المراكز الحيوية قصفا مركزا متواصلا قل ان شهد التاريخ له مثيلا وطالب بالوقف الفورى لاطلاق النار على أساس الانسحاب العراق من الكويت وانسحاب القوات الأجنبية واستبدالها بقوات عربية .

وبالنسبة لحقوق الانسان السياسية والمدنية قال رئيس المنظمة ان تصريحات كبار المسؤولين العرب المتتالية لم تتمخض فى عام ١٩٩٠ إلا عن محاولات هزيلة فى هذا المجال وان ازدراء حقوق الانسان وحرياته الاساسية من قبل حكام المنطقة وتجاهلها من قبل المنظمات الدولية ادى وسيؤدى الى كوارث مستمرة فى الوطن العربى وطالب الأنظمة العربية ان تعيد النظر فى شرعيتها .

ودعا الأستاذ الجادر فى ختام مداخلته الى التفكير فى نظام عربى جديد بعد انهيار النظام القديم ، يقوم على اشباع الحاجات الاساسية واحترام حقوق الانسان وعلى مجتمع مدنى يتركز على التعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة على اساس الانتخابات الدورية الحرة ، واقترح ان تعقد دول المنطقة مؤتمرا للأمن والتعاون على غرار مؤتمر هلسنكى لوضع اساس النظام العربى الجديد ، كما دعا الى اعمار المنطقة سريعا واعادة بناء البنية الاساسية والمرافق الحيوية ولاسيما فى العراق .

وعلى المستوى الدولى دعا رئيس المنظمة الى العمل سريعا وبجدية لعقد المؤتمر الدولى لبحث القضية الفلسطينية وتمتع الشعب الفلسطينى بالحقوق التى نصت عليها المواثيق الدولية والى تطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

**ثلاثة قرارات أخرى حول حقوق الانسان فى البلدان العربية**

ومن الجدير بالذكر ان اللجنة قد اصدرت ضمن هذا البند ثلاثة قرارات تخص حقوق الانسان فى البلدان العربية نجمل فيما يلى أهم نصوصها :

**أولا** : قرار حول حالة حقوق الانسان فى جنوب لبنان : ادانت فيه اللجنة الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة لحقوق الانسان فى جنوب لبنان وطلبت الى اسرائيل ان تضع على الفور حدا لهذه الممارسات وان تنفذ على الفور قرارى مجلس الأمن بانسحابها الفورى والكامل وغير المشروط من جميع الأراضى اللبنانية واحترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدته الاقليمية والامتثال لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وان تسمح للصليب الأحمر والهيئات الانسانية الأخرى بزيارة معتقلى الخيام ومرجعيون والتحقق من اوضاع المعتقلين فيهما . وقد وافقت ٤١ دولة من مجموع ٤٢ على هذا القرار وصوتت ضده الولايات المتحدة الامريكية فقط .

التتمة ص ٣

# حقوق الانسان فى الوطن العربى

## مصر
### اتساع أعمال القمع بحق المعارضين لحرب الخليج

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان بقلق بالغ تصاعد الاجراءات القمعية التى اتخذتها السلطات تجاه مظاهر التعبير السلمى عن الآراء المناهضة لحرب الخليج ، وهو ماتمثل فى التصدى بالقوة للمظاهرات الطلابية التى اندلعت فى عدد كبير من الجامعات المصرية ، وما اسفر عنه ذلك من سقوط قتيل على الأقل وعشرات من الجرحى ، واعتقال العشرات من أوساط الطلاب والصحفيين وبعض الأعضاء المنتمين الى الاحزاب المشروعة ، وفصل عدد من الطلاب .

فقد شهد الأسبوع الأخير من فبراير / شباط هجوما من قبل قوات الأمن على التجمعات الطلابية فى عدد واسع من الجامعات المصرية ، استخدمت فيه بكثافة القنابل المسيلة للدموع وطلقات الرش والرصاص المطاطى ، وقامت خلاله قوات الأمن المركزى باقتحام حرم جامعة القاهرة فى ١٩٩١/٢/٢٥ للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٢ ــ ومطاردة الطلاب الذين حاولوا الخروج من الجامعة فى الشوارع المحيطة بها وفى المدينة الجامعية . وقد أدى هذا الصدام وفقا للمعلومات التى تلقتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان ــ الفرع المصرى للمنظمة العربية لحقوق الانسان ــ الى مصرع طالب على الأقل ــ خالد عبد العزيز الوقاد ــ واصابة العشرات من الطلاب بجراح فضلا عن نقل عدد اكبر من الطلاب والطالبات الى المستشفى الجامعى نتيجة اصابتهم بالاختناق . فيما اشار بيان صادر عن اتحاد طلاب جامعة القاهرة الى مصرع طالبين بينما ذكرت صحيفة الأهالى المعارضة اسماء ثلاثة طلاب اشارت الى سقوطهم قتلى خلال هذه الأحداث .

وقد نفى السيد وزير الداخلية ادعاءات رجحت مصرع أربعة طلاب ، متسائلا « أين الجثث ؟ وأين شهادات الوفاة ؟ وبفرض اننا نجحنا فى اخفاء ذلك كله ، هل يسكت اهالى الطلاب المزعوم وفاتهم ؟ » . واكد سيادته « أن الوقائع كلها قد انتهت بوفاة طالب واحد بحجر وليس برصاصة » .

وقد اعربت المنظمة المصرية لحقوق الانسان عن ادانتها لقمع المظاهرات السلمية واستخدام الذخيرة الحية فى ذلك وأوضحت المنظمة فى بيان اصدرته بهذا الصدد الى ان الطاقم الطبى بمستشفى الطلبة قد اكد لمندوب المنظمة ــ الذى زار اثنين من الطلاب الجرحى ــ ان اصابتهما نتيجة استخدام الذخيرة الحية . وقد ناشدت المنظمة المصرية السلطات مجددا ضرورة احترام الحريات العامة ووقف كل الاجراءات التعسفية ضد المعارضين للحرب واتاحة فرص متساوية لكافة الآراء للتعبير السلمى عن نفسها .

كما طالبت المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى بيان لاحق بتاريخ ١٩٩١/٣/٧ بضرورة اجراء تحقيق عاجل فى وقائع قمع المظاهرات الطلابية السلمية وبخاصة فى جامعة القاهرة ، والتى القى القبض خلالها على ٢٥ طالبا ومحام وثلاثة عمال تواجدوا فى موقع الأحداث . واعربت المنظمة فى بيانها عن اعتقادها بأن جسامة هذه الأحداث تستوجب ان يتم هذا التحقيق من خلال مجلس الشعب فضلا عن ضرورة قيام وزارة الداخلية بفتح تحقيق مواز حول مدى التزام قوات الأمن بالقانون وبخاصة فى مواجهة التجمعات السلمية . واشارت المنظمة الى ان المعلومات التى تلقتها من خلال مشاهدات مندوبيها ومن خلال الشهادات التى ادلى بها للمنظمة عدد من أساتذة الجامعة وعدد من الطلاب تكشف عن ان قوات الأمن قد وجهت بنادقها فى اتجاه النصف الأعلى من جسد الطلاب مما فاقم من خطورة الاصابات ، كما ان كثافة القصف داخل الجامعة وداخل المدينة الجامعية يعد مؤشرا على انه كان يستهدف التجمع السلمى للطلاب داخل اسوار الجامعة وليس خارجها . وأكدت المنظمة فى بيانها ان تجمع الطلاب ومظاهراتهم كانت سلمية وانهم لم يبادروا بقصف قوات الأمن بالحجارة ، بل جاء ذلك ردا على قيام الشرطة بقصف الطلاب بقنابل الغاز والرش والرصاص المطاطى .

هذا وكانت التقارير التى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الانسان قد اشارت الى قيام السلطات باعتقال ١٢ طالبا على الأقل من جامعة عين شمس وذلك قبل استئناف الدراسة بالجامعة ، كما أعقب المسيرة الطلابية السلمية داخل جامعة عين شمس صدور قرارات بفصل ١٥ طالبا لمدة شهر بكليات الحقوق والآداب والتجارة ، كما القى القبض على ١٢ طالبا بجامعة المنصورة فى أعقاب المظاهرات التى شهدتها الجامعة ، كما احالت ادارة جامعة أسيوط ٩ طلاب الى الشئون القانونية بسبب مشاركتهم فى التظاهر .

كما تلقت المنظمة تقارير اخرى تشير الى اعتقال ستة من اعضاء حزب التجمع بمنطقة شبرا الخيمة بسبب معارضتهم لحرب الخليج فى ١٩٩١/٢/٢١ ، وكانت تقارير سابقة لذلك قد اشارت الى اعتقال ١٣ من الأعضاء المنتمين لحزب العمل .

وقد ناشد بيان للمنظمة المصرية لحقوق الانسان السيد رئيس الجمهورية استخدام صلاحياته الدستورية من أجل اسقاط كافة الاتهامات الموجهة الى كل سجناء الرأى المحتجزين بسبب آرائهم المعارضة للموقف الرسمى من حرب الخليج واطلاق سراحهم ، مشيرة الى أن الاتهامات الموجهة لهؤلاء السجناء مثل الحض على كراهية نظام الحكم وبث الدعايات المثيرة وحيازة منشورات سياسية معارضة والتظاهر تشكل فى حد ذاتها دليل اتهام ضد الحكومة بانتهاك حقوق الانسان وبخاصة حريات الرأى والتعبير .

وفيما تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالارتياح إطلاق سراح عشرات الطلاب الذين اعتقلوا وعدد آخر من المعارضين لحرب الخليج ومن بينهم مجدى حسين الصحفى ، وعادل أحمد المشد العضو بأمانة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ، فإن المنظمة يساورها القلق بشأن استمرار احتجاز ثمانية أشخاص مضى على اعتقالهم أكثر من شهر

وقد كان مبعثا لمزيد من القلق قيام مباحث أمن الدولة فى ١٩٩١/٢/٢٦ باعتقال الصحفى حمدين صباحى ــ أحد قيادات الحزب الاشتراكى

يتبع

العربى الناصرى ـــ تحت التأسيس ـــ وقد جاء اعتقاله بعد ساعة من اتصاله هاتفيا بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان لاحاطتها بتعرضه فى منتصف الليلة السابقة لمطاردة بأربع سيارات فى منطقة مصر الجديدة اصطدمت احداها بمقدمة سيارته وهشمتها مما اضطره للتوقف حيث حاول عدد من راكبى هذه السيارات الامساك به ولكنه تمكن من الافلات منهم وفضل عدم التوجه لمنزله لاحساسه بالخطر على حياته . وقد اعرب عن اعتقاده بان المطاردة كانت تستهدف الاعتداء عليه ومعاقبته بسبب كلمة القاها فى مؤتمر طلابى بجامعة القاهرة ضد حرب الخليج .

وقد اعتبرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان حمدين صباحى سجينا للرأى ولاحظت فى بيان اصدرته بهذا الخصوص انه برغم التأكيدات العديدة من وزير الداخلية وعدد من كبار المسئولين بأن قانون الطوارىء لن يطبق الا فى مواجهة الارهاب ، فقد جرى التوسع فى استخدام القانون فى مواجهة عدد من المعارضين لحرب الخليج الذين جرى اعتقالهم خلال فبراير / شباط وطالبت المنظمة بالغاء قرار الاعتقال التعسفى بحق حمدين صباحى وضمان عدم تعرضه للتعذيب أو اساءة المعاملة والافراج الفورى عنه ، كما دعت السيد وزير الداخلية لاصدار بيان للرأى العام حول مدى صلة أجهزة الأمن بالمطاردة التى تعرض لها .

وقد اعلن السيد وزير الداخلية فى حديث صحفى ـــ بجريدة الجمهورية المصرية ـــ ان المعلومات المتوافرة تفيد مشاركة حمدين صباحى فى التحريض على التظاهر وانه لديه تسجيلا لمحادثة هاتفية تؤكد هذه المعلومات ، وقد نفى الوزير مايتصل بواقعة المطاردة .

هذا وقد تلقت المنظمة ـــ والنشرة ماثلة للطبع ـــ نبأ إطلاق سراح حمدين صباحى بكفالة مالية .

## الافراج عن عضو مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالارتياح قرار الافراج فى ١٩٩١/٢/٢٢ عن الطبيب محمد مندور عضو مجلس امناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان ورئيس قسم الطب النفسى بمستشفى الهلال الأحمر الفلسطينى بالقاهرة .

وكان الدكتور مندور قد اعتقل فى الثامن من فبراير / شباط بموجب قانون الطوارىء وتعرض للتعذيب على مدى عشرة أيام بمقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى قبل نقله الى سجن أبو زعبل ، الأمر الذى آثار قلقا عميقا لدى المنظمة وداخل الأوساط المعنية بحقوق الانسان ، لما انطوت عليه هذه الواقعة من دلائل على استمرار ظاهرة التعذيب فى مصر وامتدادها الى أعضاء نشطين فى حركة حقوق الانسان . رغم الحرص الدائم من قبل العديد من المسئولين على نفى هذه الظاهرة أو التعليق عليها ، فضلا عما تشكله هذه الواقعة من اخلال بالغ بالتزامات مصر الدولية بموجب تصديقها على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب .

وكانت المنظمة المصرية لحقوق الانسان قد رصدت فى تقرير عاجل بهذا الخصوص مظاهر التعذيب التى تعرض لها د. مندور ، واشارت الى معاينة مندوب المنظمة الذى زاره بعد نقله الى سجن ابو زعبل والتى أكدت ان آثار التعذيب واضحة على جسده وأنه أجبر على حلاقة شعر رأسه كليا ، وأوضحت أن التعذيب الذى تعرض له الدكتور مندور كان يستهدف إجباره على الإدلاء باعترافات حول علاقاته بمنظمات فلسطينية سياسية .

وقد طالبت المنظمة المصرية بالافراج الفورى عنه باعتباره سجينا للرأى والتحقيق مع المسئولين عن تعذيبه وقدمت بلاغا بذلك الى النائب العام ، كما ضمنت تقريرها فى رسالة بعثت بها الى السيد وزير الداخلية .

كما عقدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان مؤتمرا صحفيا فى ١٩٩١/٢/٢١ عرضت فيه الى وقائع التعذيب التى تعرض لها الدكتور مندور كدليل جديد على استشراء ظاهرة التعذيب فى مصر ومدى اطمئنان القائمين عليه الى انهم بمأمن من العقاب . وارجعت استمرار هذه الظاهرة الى اعتماد أجهزة الأمن للتعذيب كأسلوب عمل واداة للاستجواب والتأديب ، والحماية التى تبسطها الدولة على المتورطين فى جرائم التعذيب ، بالاضافة الى تضخم وتوسع نفوذ أجهزة الأمن تحت مظلة قانون الطوارىء . وتوجهت المنظمة المصرية بنداء للسيد رئيس الجمهورية لاعمال صلاحياته لوضع حد لهذه الظاهرة وازالة كافة القيود الادارية والتشريعية التى تحول دون التحقيق مع المسئولين عن التعذيب ومحاكمتهم .

وكان العديد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان قد أعرب عن تضامنه مع المنظمة المصرية ازاء هذه الوقائع وطالب ـــ فى رسائل بعث بها الى السيد رئيس الجمهورية ـــ بأن تعيد الحكومة المصرية تأكيد التزامها بالاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان وخاصة فيما يتعلق بنبذ الاعتقال العشوائى والامتناع عن التعذيب ، والحق فى محاكمة منصفة وحريات الرأى والتعبير والحق فى تكوين الجمعيات .

كما تقدم اكثر من عشرين نائبا بمجلس الشعب المصرى من اعضاء الجبهة البرلمانية المعارضة بخطاب الى رئيس المجلس لمناقشة وقائع تعذيب عضو مجلس امناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان .

واتصالا بهذه الوقائع ، اعلن السيد وزير الداخلية فى حديث لصحيفة الجمهورية فى ١٩٩١/٣/٧ رفضه القاطع لقهر اى انسان أو مصادرة حريته واستعداده لتلقى اى شكوى عن أية ممارسة تمس حقوق الانسان فى مصر ، كما نفى بشكل قاطع واقعة التعذيب واعرب عن استعداده للذهاب مع د . مندور الى النائب العام ومطالبته بالتحقيق فى الشكوى التى سيتقدم بها ضد وزارة الداخلية .

وقد اعربت المنظمة المصرية لحقوق الانسان فى رسالة بعثت بها الى السيد وزير الداخلية عن تقديرها لانهاء سيادته قرار اعتقال الدكتور مندور ، ولما انطوت عليه تصريحاته من ايجابية غير أنها اكدت على يقينها فيما يتصل بالوقائع التى أوردتها عن تعذيب عضو مجلس امنائها .

## المغرب

## اعتقالات بين المعترضين على حرب الخليج

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان عدة تقارير وشكاوى حول بعض الاجراءات التى اتخذت ازاء المظاهرات السلمية التى كانت قد شهدتها بعض المدن المغربية مع تفجر الحرب فى الخليج . فقد افادت تلك المصادر اتساع نطاق الاجراءات الخاصة بالقاء القبض على اعداد من المتظاهرين وذلك بالرغم من الطابع السلمى للمظاهرات التى شاركوا فيها . كما اشارت لتصدى قوات الأمن لتلك التجمعات على نحو وصفته بأنه اتسم بالعنف . وأوردت أنباء بشأن إحالة نحو خمسين لمحاكمات تردد أنها تفتقر للضمانات القانونية المقررة دوليا ، وذلك وسط مزاعم اخرى تشير لتعرض بعض المتهمين للتعذيب اثناء فترة الحبس الاحتياطى ، ولرفض هيئة

المحكمة فى بعض المحاكمات قبول طلبات المتهمين الخاصة باجراء كشف طبى عليهم لاثبات هذا الامر .

وكانت التقارير الواردة للمنظمة قد اشارت الى قيام عدة تظاهرات سلمية فى العديد من المدن المغربية ومن بينها طنجه وفاس والدار البيضاء تعرب عن تضامنها مع الشعب العراقى وتشجب قصف قوات الحلفاء للعراق وتطالب بسحب القوات المغربية من المملكة العربية السعودية .

وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات المغربية المختصة وناشدتها ان تكفل للمتهمين محاكمات عادلة تتوافر فيها كافة الضمانات القانونية المقررة والتحقيق فى المزاعم الخاصة بالتعذيب بما يتيح وقف اية ممارسات قد تنطوى عليه .

ولا تزال المنظمة العربية لحقوق الانسان تتطلع الى موقف ايجابى من جانب السلطات المغربية خاصة بعد ما اظهرته هذه السلطات خلال الأشهر الأخيرة من حرص على التجاوب فى بعض قضايا حقوق الانسان والتى كان اخرها قرار العفو الملكى الذى شمل المئات من السجناء .

### هل يكون الافراج عن أسرة الجنرال أوفقير مقدمة لانهاء ظاهرة الاختفاء فى المغرب ؟

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان باهتمام بالغ انباء اطلاق سراح عائلة الجنرال محمد اوفقير ، التى أمضت ١٨ عاما فى الاقامة الجبرية منذ انتحار اوفقير فى صيف ١٩٧٢ ، اثر مشاركته فى محاولة انقلابية استهدفت حياة العاهل المغربى ، ويشمل العفو زوجة الجنرال اوفقير السيدة فاطمة شينا ، وأبناءه الستة الذين تتراوح أعمارهم مابين ٢٠ و ٣٥ سنة أكبرهم مليكة التى استطاعت الفرار من المكان المحتجزة فيه مع ثلاثة من اخوتها عام ١٩٨٧ الى طنجة ، الا انها اعتقلت مجددا — ومرجع الاهتمام الشديد للمنظمة بهذه الحالة ، لايعود فقط لانهاء وضع شاذ تعرضت له أسرة مغربية واستمر قرابة العقدين ، ولكن لانه يمس كذلك ظاهرة بالغة الأهمية وهى ظاهرة المختفين فى المغرب التى شكلت سمة اساسية فى الحياة السياسية وتفاقمت مع بداية السبعينات واستغرقت حقبة طويلة من الزمن .

والمختفون هم أولئك الذين ورد نبأ القبض عليهم من قبل الجيش أو قوات الأمن دون ان تعترف الحكومة بأنهم معتقلون ، وفى معظم البلدان التى يحدث هذا فيها يعتقد ان المختفين مصيرهم الاعدام سرا فى نهاية الامر ، وان جثثهم يتم اخفاؤها او التخلص منها بطريقة أو بأخرى ، اما الحال فى المغرب فهو مختلف اذ تشير الدلائل الى ان معظمهم مازالوا احياء ، وانهم محبوسون فى معتقلات سرية .

والمعروف ان هذه الظاهرة تشمل حوالى مائتى مواطن مغربى اختفوا على ايدى رجال الشرطة خلال الثلاثين عاما الأخيرة من بينهم معارضين سياسيين ، ووزراء سابقين ، ونحو مائة من العسكريين . بالاضافة إلى نحو ٨٠٠ من المدنيين من جنوب المغرب والصحراء الغربية اختفوا منذ منتصف السبعينات . وثمة اعتقاد سائد بأنهم مازالوا أحياء فى أماكن اعتقال سرية ، ويعزز من هذا الاعتقاد اطلاق سراح عدد منهم ، وهروب بعضهم ، وتهريب خطابات من البعض الآخر .

وترتبط تقارير حقوق الانسان المحلية والدولية وجود هذه الظاهرة الخطيرة فى المغرب بوجود اسس مادية فى القانون الجنائى المغربى توفر امكانية حدوث هذه التجاوزات علاوة على تساهل بعض السلطات فى محاسبة المسئولين الامر الذى يؤدى إلى تعرض العديد من منتقدى الحكومة ومعارضيها الى السجن مدداً طويلة بدون محاكمات فى ظل نظام « الحجز الاحتياطى » علاوة على انكار حقهم فى الاتصال بذويهم أو التمتع باستشارات قانونية ورعاية طبية محايدة . كما تربط بعض التقارير وجود هذه الظاهرة كذلك بوجود جماعات خاصة من الشرطة تمتلك صلاحيات واسعة ، ولاتخضع لرقابة كافية ، وترى بعض هذه التقارير أن « الاختفاء » استخدم كعقوبة للذين هددوا السلامة الشخصية للملك ، أو سلامة الدولة ، وان لم يكن مقصورا على هذين الغرضين فقط . وطبقا لحالات الاختفاء المعروفة ، فقد تحملت أسر بأكملها احيانا مسئولية اتهام بجرم تعرض له احد أعضائها ، ومن ذلك الحالة التى بين ايدينا لأسرة الجنرال اوفقير ، وكذلك حالة أسرة محمد الأمين الليلى — أول رئيس وزراء للجمهورية الصحراوية ، وفى الحالتين اختفت أسرتى المتهمين ، وفى حالات اخرى كان الاعتقال الأبدى ، فى الظروف بالغة السوء التى تعجل بموت المعتقلين ، يعتبر جزءا لايتجزأ من العقوبة .

وقد آثار خبراء الأمم المتحدة ظاهرة الاختفاء فى المغرب ، مع ممثلى الحكومة المغربية خلال مناقشة تقرير المغرب فى اللجنة المعنية بحقوق الانسان فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٠ ، وبخاصة ما اثير حول أسرة الجنرال أوفقير ، وتساءلوا عن الوسائل المتيسرة لعائلات المختفين للبحث عنهم ، وعما اذا كانت هناك سلطة تحقيق فى ادعاءات الاختفاء ، وهل جرت ملاحقة من يشك فى أنهم وراء حوادث الاختفاء قانونيا ، بيدان ممثلى المغرب اخفقوا فى تقديم تفسيرات مقنعة ، واعتبروا مصير عائلة أوفقير « قضية مغربية داخلية سيجد جلالة ملك المغرب الحل المناسب لها » وانه يجب عدم استخدامها لاغراض سياسية أو منحازة .

وتتطلع المنظمة العربية لحقوق الانسان لان يكون الافراج عن أسرة الجنرال أوفقير مقدمة لتصفية هذه الظاهرة نهائيا من المغرب خاصة ان هذه الخطوة تأتى فى سياق اظهرت فيه السلطات المغربية اهتماما بمناقشة قضايا حقوق الانسان فى المغرب ، واعلنت بعض المبادرات الايجابية منها استئناف الحوار مع لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة وتطوير نظام الحجز الاحتياطى الذى كان موضع شكوى مستمرة من دوائر حقوق الانسان ، واصدار عفو ملكى عن مئات المواطنين مؤخرا .

## السودان
### وفاة سجين نتيجة الحرمان من الرعاية الصحية

لاتزال التقارير التى تتلقاها المنظمة العربية لحقوق الانسان تعكس مزيداً من القلق بشأن وضعية المعتقلين السياسيين والنقابيين فى السودان فى ظل استمرار احتجاز المئات منهم دون تهمة أو محاكمة وحرمانهم من الحقوق التى تكفلها القوانين المنظمة للسجون او التى تقضى بها القواعد النموذجية الدنيا المعتمدة من الأمم المتحدة بشأن معاملة السجناء والمحتجزين ، فضلا عن تعرّض العديد منهم للتعذيب داخل ما يسمى بالبيوت الأمنية وذلك قبل نقلهم إلى السجون الرسمية .

وقد تلقت المنظمة تقارير تشير الى وفاة المعتقل السياسى عبد المنعم سلمان فى ٢٣ يناير / كانون الثانى ١٩٩١ . ورجحت التقارير ان وفاته ناجمة عن حرمانه من الرعاية الطبية التى كانت تتطلبها بشكل عاجل حالته الصحية حيث انه كان يعانى لعدة سنوات من أمراض فى القلب والبول

السكرى . ووفقا لهذه التقارير فقد اعتقل عبد المنعم سلمان ــ وهو نقابى نشط ــ فى ٣ فبراير / شباط ١٩٩٠ ، ولم يواجه بأية تهم أو يقدم للمحاكمة خلال ماينا هز العام من اعتقاله . وقد اقتيد فور اعتقاله إلى سجن كوبر ثم نقل بعد ذلك الى سجن شالا الصحراوى الذى يتمتع بسمعة سيئة من تكدس اعداد كبيرة من السجناء السياسيين والجنائيين وتردى الأوضاع المعيشية داخله نتيجة ارتفاع الحرارة ونقص المياه الصالحة للشرب والأدوية . وتشير التقارير الى ان عبد المنعم سلمان قد تعرض إلى غيبوبة السكر فى مايو / آيار الماضى بسبب عدم توفير مستحضر الانسولين داخل السجن ، وقد نقل على اثر ذلك الى مستشفى الفاشر حيث قرر اطباء المستشفى فى يونيو / حزيران ان حالته تتطلب نقله بصفة عاجلة الى الخرطوم ، على أن الأجهزة الأمنية المختصة لم تعبأ بهذا الطلب ، وظل المذكور بمستشفى الفاشر قرابة ستة أشهر قبل ان يتم نقله مؤخرا إلى سجن كوبر ومنه الى مستشفى ام درمان العسكرى حيث توفى هنالك .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى حرصت عبر اتصالاتها المختلفة بالسلطات السودانية على اثارة وضعية المعتقلين السياسيين والحث على ضرورة مراجعة اوضاعهم القانونية ، وعلى ضرورة كفالة الحقوق القانونية للمحتجزين داخل السجون تناشد السلطات مجدداً العمل على اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين طالما لاتتوافر بحقهم أية اتهامات تستوجب تقديمهم للمحاكمة . كما تناشدها على وجه الخصوص الافراج الفورى عن المعتقلين الذين يعانون من حالات مرضية خطيرة ، ومن بين هؤلاء محجوب سيد أحمد وهو نقابى معتقل بسجن كوبر منذ أغسطس / آب ١٩٨٩ ، وتؤكد التقارير التى تلقتها المنظمة ان حالته تستدعى نقلة الى المستشفى حيث يعانى من اضطرابات فى القلب وهبوط حاد فى ضغط الدم ، وقد اوضحت التقارير ان تباطؤ الأجهزة المعنية فى نقله قد اقترب به الى حد الموت . وكذلك صديق يوسف وهو مهندس معتقل منذ يناير / كانون الثانى ١٩٩٠ ، وكان قد تعرض للتعذيب قبل نقله الى سجن كوبر ، ويعانى حاليا من اعراض الربو ويعتقد انه من بين الحالات الصحية الحرجة التى تستدعى عناية علاجية خاصة .

### مصادرة جواز سفر مواطن سودانى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى من المواطن السودانى مصطفى مدثر ابو القاسم تفيد بمصادرة جواز سفره من جانب السفارة السودانية بالقاهرة عندما تقدم للسفارة لتجديده حيث اخطرته السفارة بأنه مدرج فى قائمة حظر مؤقت ترجع لعام ١٩٨٥ وانهم سيحتفظون بالجواز ، وتم منحه شهادة ــ بناء على طلبه ــ ببيانات جواز سفره لاستعمالها فى اثبات هويته .

وقد خاطبت المنظمة السيد العميد عثمان احمد حسن رئيس اللجنة السياسية بمجلس ثورة الانقاذ الوطنى ، بفحوى هذه الشكوى . وأوضحت فى خطابها لسيادته ، « وكما تدركون ــ ولاشك ــ فان مثل هذا الاجراء يضع هذا المواطن فى مأزق خاصة بعد ان استنفد موارده المالية خلال انتظاره الطويل لحين تحقق السفارة من وضعه ، والاتصال بجهات الاختصاص بالخرطوم . كما ان هذا الاجراء يتعارض مع الالتزامات التى التزم بها السودان بخصوص حرية الانتقال وفقا للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، وكلنا امل فى ان تتفضلوا بالايعاز للجهات المختصة لتجديد جواز سفر هذا المواطن » ، ومازالت المنظمة تتطلع لاستجابة السلطات السودانية لهذا النداء .

## سوريا
### هل يخضع مصير المعتقلين الفلسطينيين للظروف السياسية ؟

جاء قرار الحكومة السورية بالافراج عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين خطوة إيجابية ، لكنها تظل جزئية بالنظر إلى أنها لم تشمل جميع هؤلاء المعتقلين . فقد أعلن فى دمشق يوم ١٢ مارس / آذار ١٩٩١ عن إطلاق « المعتقلين السياسيين الفلسطينيين فى سوريا الذين أدينوا فى قضايا سياسية فى فترات سابقة » . لكن لم يحدد القرار عدد المعتقلين الذين أطلقوا بالفعل ، فيما قدرتهم بعض المصادر بعدة مئات وأخرى بما يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ معتقل . وقد وصل أكثر من ٣٠٠ منهم إلى مخيم عين الحلوة فى مدينة صيدا اللبنانية ، ومن بينهم عضو بالمجلس الثورى لحركة « فتح » والمعتقل فى سوريا منذ عام ١٩٨٦ .

وإذا صحت هذه التقديرات بشأن عدد المعتقلين الفلسطينيين الذين أطلق سراحهم بالفعل ، يصبح من الضرورى التساؤل عن مصير بقية المعتقلين الذين أشارت تقديرات سابقة إلى أن عددهم كان نحو أربعة آلاف تم الافراج عن نيف وخمسمائة منهم عام ١٩٨٩ ، وجميعهم ينتمون إلى منظمات فلسطينية تتعارض مواقفها مع سياسة الحكومة السورية .

وقد نُسب إلى قادة إحدى المنظمات الأخرى الموالية لسوريا أنه لم يبق فى السجون السورية سوى من أطلق عليهم « المتورطون فى عمليات إرهابية » وينطوى هذا التصريح على اقرار بأن الافراج لم يشمل جميع المعتقلين الفلسطينيين لدى سوريا . كما يثير التساؤل عن المعايير التى يمكن بمقتضاها اعتبار ما يقرب من ثلاثة آلاف معتقل « ارهابيين » ، رغم أن السياسة المعلنة لجميع المنظمات الفلسطينية التى ينتمى إليها هؤلاء المعتقلون تتضمن العزوف عن ممارسة عمليات ضد أهداف مدنية .

ولذلك تطالب المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات السورية بتقديم بيان واضح بأعداد وأسماء المعتقلين الفلسطينيين الذين مازالوا قيد الاحتجاز ، والأسباب الحقيقية التى دعت الى عدم الافراج عنهم . فثمة مخاوف جدية من أن يكون القرار السورى بالافراج عن بعض المعتقلين الفلسطينيين قد اتخذ لأسباب سياسية تتعلق بالنشاط الدبلوماسى الحالى فى المنطقة ، وليس مؤشرا للالتزام بحقهم فى الحرية والأمان الشخصى الذى ظل منتهكا لفترة تصل الى ست سنوات بالنسبة لبعض المعتقلين ، الأمر الذى يحول دون اعتبار ذلك التطور دليلاً على تقدم فى أوضاع حقوق الانسان بسوريا .

والجدير بالذكر أن السلطات السورية كانت قد قامت فى فترات سابقة بالافراج عن بعض المعتقلين الفلسطينيين لأسباب سياسية ترتبط بجهود لتحسين العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير ، كما حدث فى مايو ١٩٨٩ عندما تم الافراج عن ٤٠٥ معتقلين ، وفى نوفمبر ١٩٨٩ حيث أطلق سراح ١١٩ آخرين .

إن مصير المعتقلين السياسيين لا ينبغى أن يكون رهناً بظروف سياسية لا يمكن ضمان ما تقود إليه . كما أن أوضاع حقوق الانسان لا يصح أن تكون متغيراً تابعا لهذه الظروف .

**المعهد العربى ـ تتمة ص ١٢**

اوضح التقرير الادبى اهم النشاطات التى قام المعهد خلال الفترة التى يغطيها التقرير وتشمل تنظيم دورته التدريبية الأولى ( تونس ـــ مارس / آذار ١٩٩٠ ) والملتقى الأفريقى حول حقوق الطفل ( تونس ـــ اكتوبر / تشرين اول ١٩٩٠ ) والدورة التدريبية المغاربية حول حقوق المرأة ( تونس ـــ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٠ ) والاعداد لملتقى لعمداء كليات الحقوق فى الوطن العربى فى أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٠ وإن كان قد تعذر تنفيذه بسبب اندلاع ازمة الخليج . كما اشار التقرير الى بحث عقد دورة تدريبية بالمشرق العربى حول حقوق اللاجئين بمشاركة المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع الأردن ، ونقابة المحامين ، وندوة عن « الادارة وحقوق الانسان » بالتعاون مع المدرسة الوطنية للادارة بتونس فى شهر مايو / آيار بتونس العاصمة للبحث فى موضوع تدريس حقوق الانسان فى مدارس تكوين الكوادر العليا .

كما تعرض التقرير للجهود الفنية للمعهد من تكوين جهازه الادارى والفنى ، وجهوده لخلق شبكة علاقات مع اللجان العربية والأفريقية لحقوق الانسان ، والمعاهد المعنية وجهود تأسيس مركز التوثيق والمعلومات بالمعهد ، والخدمات التى يقدمها فى مجال الاعلام والنشر .

اما مشروع برنامج نشاط المعهد الذى جرت مناقشته ، واقره مجلس الادارة فقد تضمن قسمين رئيسيين يتعلق أولاهما بالأهداف ، وقد تم تفصيلها بدورها فى ثلاث مستويات تعرض الأول للأهداف بعيدة المدى ، وتشمل حسبما جاء فى القانون الاساسى للمعهد نشر الوعى والمعرفة بحقوق الانسان ، والعمل على حمايتها وتعزيزها فى الوطن العربى . كما تعرض المستوى الثانى للأهداف الاجرائية لترجمة هذه الأهداف البعيدة المدى من خلال التحرك على ثلاث محاور تشمل محور المعلومات والتوثيق والاعلام ، الذى يهدف الى تطوير شبكة معلومات وبيانات حول اوضاع حقوق الانسان فى الوطن العربى ، ومحور البحوث والدراسات ، ويتضمن القيام بالبحوث الاساسية والتطبيقية لتعميق المعرفة العلمية والعملية بأوضاع حقوق الانسان ، ومحور التدريب وتنظيم الملتقيات والمساعدات الفنية الذى يهدف لتطوير الجوانب المعرفية والمهارات لمعالجة قضايا حقوق الانسان . كما تعرض المستوى الثالث والأخير للأهداف الآنية والتى ترجمها البرنامج الى نشاطات محددة لسنتى ٩١ ، ١٩٩٢ وتشمل : تطوير نظام التوثيق والمعلومات بالمعهد ، وتطوير امكانيات المعهد فى تعميق ونشر المعرفة والوعى بحقوق الانسان ، وعمل برنامج بحثى ، وتنفيذ ثلاث دورات تدريبية احداها عامة التوجه وعلى مستوى قومى ، واثنتان متخصصتان وعلى مستوى جهوى ، وبالمثل تنظيم ثلاثة ملتقيات سنويا .

وقد ناقش الاجتماع استراتيجية تطبيق هذه الأهداف ، والبدائل المتاحة للتغلب على صعوبات التمويل والصعوبات الفنية والادارية ، وسبل تعزيز هذا البرنامج .

**الجمعية العربية ـ تتمة ص ١٢**

وقد عرض التقرير الذى اعده المكتب التنفيذى والمجلس الادارى الى تقييم مسيرة العمل فى الجمعية خلال العام الماضى بهدف الوقوف على ماتحقق من الأهداف التى قامت عليها الجمعية ، ومن أجل استنباط اساليب عمل أكثر نجاعة عن طريق الدفاع عن حقوق الانسان فى الوطن العربى بعامه وعن حقوق الجالية العربية فى فرنسا بشكل خاص .

ففى مجال الدفاع عن حقوق الجالية العربية أشار التقرير للحملة التى قامت بها الجمعية خلال شهر أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٠ من أجل ايقاف قرار الفصل التعسفى للطلبة العراقيين من المؤسسات التعليمية الفرنسية ، كما قامت فى العديد من المناسبات الأخرى بالمشاركة مع جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان باصدار بيانات مشتركة حول القضايا التى تمس أبناء الجالية العربية كان اهمها مااصطلح على تسميته « بالفولار الإسلامى » والحملة العنصرية التى رافقته . كما أشار التقرير الى مشاركة الجمعية فى العديد من اللقاءات والاجتماعات التى عقدت طوال العام الماضى فيما يخص قضايا حقوق الانسان . كما تعرض التقرير للبيانات التى أصدرتها الجمعية بخصوص انتهاكات حقوق الانسان فى السودان والعراق ومصر . والعناية بالطبيب المصرى أحمد التونسى الموفد من قبل المنظمة المصرية لحقوق الانسان للعلاج ومتابعة قضيته .

وحول النشاط الاعلامى والثقافى ، فقد نظمت الجمعية ندوة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ تحت عنوان « آفاق الديمقراطية وحقوق الانسان فى العالم العربى » على ضوء المتغيرات التى جرت فى أوربا الشرقية ، كما نظمت بتاريخ ٣٠ نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٠ مائدة مستديرة تحت عنوان « ازمة الخليج والديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى » . كما دعت الجمعية لأمسيتى حوار حول قضايا الحرية والابداع وحقوق الانسان فى ١٤/٤ ، ٢١/٤ وذلك على هامش معرض « الكاريكاتير العربى وحقوق الانسان » الذى نظمته الجمعية بين ١٣ ، ٢٢ /٤/ ١٩٩٠ هذا بالاضافة الى ما أولته الجمعية لقضية هجرة المواطنين السوفييت لفلسطين من أهمية خاصة .

وعلى الجانب الآخر اشار التقرير لما تعانيه الجمعية من مشاكل تعوق عملها مثل توفير الامكانيات المادية الضرورية لتأمين العمل اليومى وغياب مقر خاص للجمعية الأمر الذى يؤدى الى عدم القدرة على الاستفادة من طاقات كل اعضائها . كما اشار التقرير الى عدم قدرة المكتب التنفيذى على إصدار نشرة باللغة الفرنسية .

وقد أسفرت الانتخابات عن اختيار الأساتذة / بطرس حلاق « سوريا » رئيسا ، وسائس ابراهيم ( المغرب ) أمينا عاما ، وصفوت حاتم ( مصر ) نائبا للرئيس ، ورياض ددا ( لبنان ) أمينا للصندوق ، وكل من ألفت على محمد ، وعبد اللطيف العربى أعضاء .

## المنظمة العربية لحقوق الانسان / الاردن تدين العدوان على الاهداف المدنية فى العراق

أدانت المنظمة العربية لحقوق الانسان ـــ فرع الأردن ـــ أعمال القصف المتعمد من قبل قوات التحالف الغربى ضد الأهداف المدنية فى العراق . جاء ذلك فى بيان صادر عن الفرع فى ١٩٩١/٢/١٦ ، لكنه وصل إلى الأمانة العامة بعد صدور العدد السابق من النشرة . أشار البيان إلى امتداد أعمال القصف الى الصهاريج وسيارات نقل الركاب المدنيين على خط بغداد ـــ عمان مما أدى الى استشهاد ما يزيد على ٤٠ شخصاً . وأكد أن هذه العمليات تعبر عن استهانة دول التحالف بحقوق المدنيين أثناء الحرب والتى نصت عليها اتفاقيات جنيف . كما أدان قمع السلطات المصرية للمعارضين للحرب .

# من أخبـار المنظمـات العربيـة لحقوق الانسـان

## رئيس المنظمة يشارك فى أعمال لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة

شارك الأستاذ اديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان والدكتور فاروق برتو عضو المنظمة فى اجتماعات لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة بدورتها السابعة والأربعين .

تقدم رئيس المنظمة خلال اجتماعات اللجنة فى الفترة من ٢٨ يناير حتى ٨ مارس ١٩٩١ بمداخلتين . تناولت المداخلة الأولى حق العودة للشعب الفلسطينى الى وطنه ، فيما عرضت المداخلة الثانية الى حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى والمحنة التى تعرضت لها حقوق الانسان الجماعية وكذلك الفردية خلال عام ١٩٩٠ .

( حول مداخلتى رئيس المنظمة وابرز القرارات التى اتخذتها اللجنة بشأن حقوق الانسان فى الوطن العربى ــ انظر ص ٥ ) .

## مجلس إدارة المعهد العربى لحقوق الانسان يقر برنامجا لنشاط المعهد لعامى ٩١ ـ ١٩٩٢

عقد مجلس ادارة المعهد العربى لحقوق الانسان اجتماعه السنوى بمقر المعهد بتونس العاصمة برئاسة الأستاذ حسيب بن عمار رئيس المعهد وشارك فيه كل من الأساتذة محمد فائق أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان وفاروق ابو عيسى أمين عام اتحاد المحامين العرب والدكتورة هالة عبد الجواد ، والدكتور على اومليل اعضاء مجلس الادارة .

وقد ناقش الاجتماع الذى استغرق يومى ٨ ، ٩ مارس / آذار ١٩٩١ التقرير الأدبى للعام ١٩٩٠ ، والتقرير المالى عن ذات السنة ، ومشروع برنامج المعهد للعامين ١٩٩١ ، و١٩٩٢ بالاضافة لعدد من الموضوعات الاخرى . يتبع ـ ص ١١

## المنظمة المصرية لحقوق الانسان تحدد موعدا جديدا لجمعيتها العمومية

قرر المكتب التنفيذى للمنظمة المصرية لحقوق الانسان ــ الفرع المصرى للمنظمة العربية لحقوق الانسان ــ عقد الجمعية العمومية التأسيسية الرابعة للمنظمة فى ٣١ مايو / آيار بنقابة الصحفيين بالقاهرة . كان من المفترض عقد هذه الجمعية فى أول فبراير / شباط ، غير أنها أرجأته بسبب اندلاع حرب الخليج .

سوف يتم من خلال الجمعية العمومية انتخاب مجلس أمناء المنظمة ( ١٥ عضواً ) والذى ينتخب أمينا عاما ، وأمينا للصندوق وأعضاء المكتب التنفيذى . وقد قرر المكتب التنفيذى للمنظمة إعادة فتح باب الترشيح للراغبين فى التقدم لعضوية مجلس أمنائها مع سريان طلبات الترشيح السابقة وتشمل ٢٨ مرشحا .

## الرئيس زين العابدين بن على يستقبل أمين عام المنظمة

استقبل الرئيس زين العابدين بن على أمين عام المنظمة خلال زيارته لتونس لحضور اجتماع مجلس ادارة المعهد العربى لحقوق الانسان وقد تناول الاجتماع مناقشة حالة حقوق الانسان . وقد اكد الرئيس بن على أنه لا يؤمن بسياسة العنف ، وانه يعتمد منطق الحوار مع المعارضة .

## الجمعية العربية لحقوق الانسان تعقد جمعيتها العمومية الرابعة

عقدت الجمعية العربية لحقوق الانسان بباريس ــ فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بفرنسا ــ جمعيتها العمومية الرابعة يوم ١٠ مارس ١٩٩١ وذلك بحضور الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان . وقد تضمن جدول الأعمال العديد من الموضوعات بدأت بانتخاب مكتب لرئاسة الجمعية العمومية ، ثم مناقشة التقريرين الأدبى والمالى ، واختتمت الجمعية اعمالها بانتخاب المجلس الادارى الجديد . يتبع ـ ص ١١

## تشكيل لجنة كويتية للدفاع عن حقوق الانسان

أعلنت مجموعة من المفكرين والمحامين فى الكويت تشكيل لجنة كويتية لحقوق الانسان لمتابعة مصير الكويتيين المحتجزين فى العراق ، والمضايقات التى يتعرض لها الفلسطينيون هناك ، وتسعى هذه المنظمة للتسجيل فى الأمم المتحدة ، ولدى المنظمات الدولية الأخرى بإسم « الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب » ، وقد أشار د . غانم النجار فى حديث له لوكالة الأنباء التونسية « أن الجمعية لن تفقد سبب وجودها إلا بعد إزالة آثار الحرب » وأن هدفها الأساسى الاهتمام بأوضاع الفلسطينيين والبدو غير الحاملين لهويات كويتية . وأفاد الدكتور النجار أن الجمعية آوت بين ٥٠٠ ــ ٧٠٠ فلسطينى فى نهاية شهر فبراير / شباط خلال المداهمات التى تلت تحرير الكويت .

المعروف أن الكويت تضم حركة نشطة لحقوق الإنسان ، وإن لم تحظ من قبل بترخيص قانونى للنشاط ، وكانت هذه الحركة تضم قبل الغزو مجموعة كبيرة من أعضاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ومجموعة من أعضاء منظمة العفو الدولية ، كما تشكلت خلال أزمة إحتلال الكويت « اللجنة الكويتية للدفاع عن حقوق الإنسان » وتعتبر المنظمة العربية لحقوق الانسان هذه الخطوة خطوة هامة فى مساعى النهوض بمهام حقوق الإنسان فى الكويت فى هذه المرحلة الحرجة .

**المنظمة العربية لحقوق الإنسان** □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف . Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738